المحور السابع: انـهيار النظام الاشتراكي (انـهيار الاتحاد السوفياتي)

مقدمة: كما سبق و راينا في المحور الرابع ان الاتحاد السوفياتي انتهج أسلوب «الخطط الخماسية » وبرر المخططون ذلك بأنه 05 سنوات كافية من أجل تشييد أكبر المشروعات. سمحت هذه الخطط المعتمدة ببناء اقتصاد الاتحاد السوفياتي و كذا تقويته, كما حقق النظام نجاحا كبيرا في بداية الامر, وفي بداية الستينات شجعت الدولة ظهور ومناقشة افكار جديدة في المجال الاقتصادي, فبرزت بذلك عدة افكار تنادي الى ضرورة اعتماد اصلاحات اقتصادية, بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في الاتحاد السوفياتي و في العالم ككل. فكيف تمت تلك الاصلاحات وماذا كانت نتيجتها؟

1/ الإصلاحات الاقتصادية للنموذج السوفياتي:

1-1- خطة ليبرمان: شجعت الظروف السياسية في الاتحاد السوفياتي بعد 1956م ظهور أفكار جديدة في المجال الاقتصادي فجاءت الدعوة إلى تبني بعض الاصلاحات الاقتصادية ومن بينها **خطة ليبرمان** والتي شكلت بداية التفكير الجدي في الاصلاحات الاقتصادية داخل الاتحاد السوفياتي.

في أوائل الستينات من القرن العشرين نشر مقال في صحيفة البرافدا السوفياتية من قبل الصحافي الروسي (ليبرمان) بعنوان «الخطة، الأرباح، المكافآت» عام 1962م بحيث تضمنت المقالة الأبعاد التالية :

1- اقترح ليبرمان بالنسبة لدور مجلس التخطيط المركزي أن يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي في مجال النمو الاقتصادي والنقود والأسعار.

2- بالنسبة لدور المشروعات الاقتصادية فإن ليبرمان اقترح توفير الحرية والمرونة لها في عملية اتخاذ القرارات في مجال الانتاجية، العمل حجم الاستخدام، الأجور، تكليف الإنتاج، الادخار، الاستثمار.....إلخ.

3- اقترح أيضا انشاء نظام الحوافز: فالمشروعات يجب أن تحقق أهدافها والفشل في ذلك يعني حرمانها من المكافآت ويتم منح هذه الأخيرة لتحفيز العاملين في كل مشروع عن طريق صندوق خاص بالحوافز.

لاقت اقتراحات ليبرمان قبولا على الصعيد الرسمي والحزبي بحيث عمدت الدولة في عام 1965م إلى إدخال بعض التغييرات التي من شأنها زيادة استقلالية المشروعات واستخدام الربحية كمعيار للكفاية الاقتصادية فمست هذه الاصلاحات في الوهلة الأولى الصناعات الخفيفة كصناعة الملابس والمنسوجات إلا أن المواصلة في تطبيق هذه الاصلاحات بقي محصورا في قطاعات محدودة خشية تفسير ذلك بتراجع الاشتراكية.

1-2- سياسة التحول نحو اقتصاد السوق (برنامج إعادة البناء- البروسترويكا): هي برامج الاصلاحات الاقتصادية التي أطلقها «ميخائيل غورباتشوف» والتي تعني إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفياتي. وصفها غورباتشوف (البروسترويكا) في كتابه بأنها تفكير جديد لبلاده وللعالم على أنها ضرورة ملحة لتطوير المجتمع ومن أهم معالمها:

1-التخلي التدريجي عن الادارة المركزية لصالح الادارة اللامركزية في ادارة المؤسسات الاقتصادية.

2-مراعاة آليات السوق ومطالب وأذواق المستهلكين واعتماد مبدأ الربح والخسارة في تقييم المشاريع الاقتصادية.

3-إعادة بناء العلاقات الانتاجية في الريف واعتماد مبدأ الفردية في النشاط الانتاجي باعتبارها سياسة هامة في تحسين الانتاج وزيادة الانتاجية .

4-تشجيع القطاع الخاص لاسيما في مجال السياحة والصناعات الحرفية.

5-تشجيع رأس المال الأجنبي والاستثمار داخل الاتحاد السوفياتي ومحاولة إيجاد موقع للاقتصاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي.

إلا أنه في النصف الأخير من السبعينات بدأت بلاده تفقد قوة اندفاعها فظهر الاخفاق الاقتصادي بشكل أوسع وبدأت الصعوبات تتراكم والمشاكل تتضاعف وبدأ ظهور ما يسمى بـ «الركود أو التباطؤ في النمو الاقتصادي» وبالتالي انخفاض معدل نمو الدخل القومي.

وبحلول الثمانينات أصبح الاتحاد السوفياتي يعاني من كفاية الانتاج وجودة المنتوجات فبالرغم من التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة إلا أن الجانب الاجتماعي تأثر سلبا وبشكل خطير.

التعديل الاكثر تأثيرا كان السماح للأجانب بالاستثمار في الاتحاد السوفياتي وذلك في شكل مشاريع مشتركة مع الوزارات السوفياتية والتعاونيات ..... وكانت وقتها نسبة مشاركة الاجانب 49% بالإضافة إلى تحديد هذه النسبة, اشترط غورباتشوف أن يشغل الروس مناصب الرئاسة والإدارة العامة للمشاريع, فصاحب هذه القرارات تذمر الشركاء الغربيين فقامت الحكومة في الاتحاد السوفياتي بمراجعة الشروط فسمحت بملكية أغلبية المشروع لجهات أجنبية.

هذه التغيرات التي جاء بها غورباتشوف لم تنشط كثيرا اقتصاد الدولة بل وقللت الاصلاحات المنتهجة من المركزية إلى حد كبير مع بقاء التحكم في الأسعار، عدم إمكانية تحويل الروبل وبقاء معظم سيطرة الحكومة على وسائل الانتاج.

صاحبت سياسة غورباتشوف سياسة أخرى وهي سياسة غلاسنوست (تعني نظام المصارحة والعلنية الفكرية والسياسية ما يسمح بحرية تشكيل جمعيات متنوعة النشاط الثقافي والاجتماعي، إطلاق حرية التظاهرات السلمية، إطلاق حرية التعبير عن طريق وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة) فأدت كلا السياستين معا إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه و كان ذلك سنة 1991م.

بحلول عام 1990م فقدت الحكومة السيطرة على الظروف الاقتصادية نتيجة ارتفعت نفقات الدولة (بسبب ازدياد عدد المقاولات والتعاونيات الخاسرة وبالتالي ارتفعت احتياجاتها للمعونة من طرف الدولة) كما استمر دعم البضائع للمستهلكين وبالمقابل انخفضت عائدات الضرائب بسبب امتناع سلطات الجمهوريات والسلطات المحلية عن تقديمها للحكومة المركزية.

وهكذا وجد الاتحاد السوفياتي نفسه في وضع حرج, فبدل أن تؤدي سياسات اللامركزية التي اعتمدها غورباتشوف إلى سلاسة النظام الاقتصادي نجدها خلقت معوقات انتاجية جديدة لذلك نجد أنه هناك من يرى من علماء ومستشارين

المحور السابع: انـهيار النظام الاشتراكي (انـهيار الاتحاد السوفياتي)

اقتصاديين أن سبب الوضع السيئ الذي مس الاتحاد السوفياتي في التسعينات ناتج عن سياسة الاصلاحات التي أحدثت نقلة نوعية من الاقتصاد المنغلق إلى اقتصاد السوق دفعة واحدة الأمر الذي ساهم بشكل كبير في التعجيل بالانهيار.

2/انـهيار الاشتراكية: اجتمعت عدة عوامل عملت على تفكيك المعسكر الشيوعي ولعل أبرزها ما يلي:

1-طبيعة الانظمة الشيوعية الدكتاتورية بحيث كانت قائمة على سيطرة الفلاحين وطبقة العمال من الجانب النظري بينما السيطرة كانت للأعضاء القياديين في الحزب الشيوعي من الجانب العملي فمنعت بذلك التعددية الحزبية والحق في الاختلاف بانتهاجها لسياسة الحزب الواحد، وقمعت الحريات الأساسية كالتجمع والتعبير وكذلك المبادرات الفردية.

2- عجز الأنظمة الشيوعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بسبب إرهاق ميزانية الدولة بالتكاليف الباهضة من أجل التسليح وغزو الفضاء.

3- تشجيع العناصر المناوئة للشيوعية من قبل المعسكر الرأسمالي في إطار الحرب الباردة واللجوء إلى استخدام أنظمة وأجهزة التجسس والدعاية المغرضة والحصار الاقتصادي من أجل زعزعة أمن واستقرار الكتلة الشرقية.

4- السياسات القمعية التي انتهجها الاتحاد السوفياتي وحلف وارسوا ضد شعوب المعسكر الشرقي الراغبة في الانفصال وإقامة حكومات ديمقراطية منتخبة كالسياسات التي مورست في برلين بألمانيا الشرقية في 1953م وبودابست في المجر سنة 1956م وبراغ التشيكوسلوفاكيا في سنة 1968م .

5- وصول غورباتشوف إلى السلطة واعتماده سياسة البروسترويكا والغلاسنوست من أجل إعادة ترتيب البيت الجديد والتي أدت إلى انهيار المعسكر الشيوعي كما دعا في المؤتمر السابع والعشرين في الحزب الشيوعي عام 1990م بضرورة تبني الديمقراطية والتعددية الحزبية.

خاتمة: صحيح ان الاشتراكية السوفياتية كان ينبغي ان تنتقل لتناسب حاجة مستوى معيشي معين يختلف عما كان عليه في فترة لينين و ستالين و هذا يتطلب سياسات جديدة و اجهزة تنفيذ جديدة, لذلك اراد غورباتشوف ان يحول الاقتصاد السوفياتي من «نظام اشتراكي ممركز» الى «نظام اشتراكي لامركزي» فلجا بالإضافة الى البروسترويكا, الى الغاء هيئة الغوزبلان « gosplan» في عام 1989م المسؤولة عن التنسيق بين القطاعات و عن تحديد كميات الانتاج في كل وحدة انتاجية, ما سبب الانكماش في عام 1990م. فبعد تحرير الدولة سيطرتها على الشركات بصورة فجائية و دفعة واحدة انكمش انتاج الاتحاد السوفياتي و في المقابل ارتفع الاستهلاك ما ادى الى ظهور مشاكل اقتصادية.

رغم عدم خبرة غورباتشوف في طريقة الاصلاحات الا انه بقي يدافع عن الاشتراكية لأخر يوم من فترة رئاسته فقد رفض الخصخصة و تحرير الاسعار في 1990م وقت اقترحت اطراف في الاتحاد السوفياتي العلاج بالصدمة.

ان المقارنة بين النموذج الاشتراكي السوفياتي و النموذج الاشتراكي الصيني يكشف لنا ان الصين لم تجري اية خصخصة حتى منتصف التسعينات رغم انها باشرت الاصلاح عام 1978م, و حتى الخصخصة في الصين كانت جزئية بحيث لم

تمس سوى الشركات المتوسطة و الصغرى بينما بقيت شركات الدولة في يدها. فالصين بالرغم من اعتمادها اقتصاد السوق الاشتراكي الا انها حافظت على ملكية الدولة و توجيهها للاقتصاد و التنسيق بين القطاعات ما تم الغاءه في سياسة غروباتشوف بإلغاء ال gosplan عام 1989م.